العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣)
دراسة تحليلية

د.محمد عبد صالح حسن *

المستخلص

شهدت فترة ما بعد 2003 تدنياً واضحاً وملموساً في مستويات التنمية في العراق، إذ تزايدت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وانعكست على متغيراته في كافة المجالات، وبسبب عدم وجود تخطيط واضح ومدروس من قبل الجهات المسؤولة عن القرارات المركزية وضعف الرقابة الداخلية في مؤسسات ودوائر الدولة، فقد ظهرت الكثير من المشاكل والعقبات التي أصبحت حلولها وسبل معالجتها يشوبها الكثير من الصعوبة، فالبطالة والتضخم أصبحا ملازمين للاقتصاد العراقي وهما في تزايد ما دامت السياسات الاقتصادية غير واضحة المعالم متشعبة في الاتجاهات ولا يختلف الحال لمشكلتي الفساد المالي والإداري والمديونية الخارجية اللتين ارهقتا كاهل الاقتصاد العراقي منذ عقدين منصرمين ولا زالتا حتى الوقت الحالي وربما سترهقه للفترة المقبلة ما لم تضع الدولة حدوداً لذلك .

وهكذا فأن بقاء الحال على ما هو عليه كفيل ببقاء الاقتصاد العراقي تابعاً للاقتصادات الأخرى وهذا يشكل عائقاً ومعوقاً كبيراً أمام العمل التنموي في العراق .

Abstract:

Following the events of 2003, economic development in Iraq witnessed remarkable deterioration in its levels, causing structural imbalances to be wider in scope. These trends were caused mainly by the lack of distinctive and thorough planning by the central authorities , and to the weakness of government surveillance .As a consequence , many problems and difficulties emerged and imposed serious challenges to economic performance as a whole for the foreseeable future , such as the duality of inflation and Unemployment , government corruption , and external debt problems. The ongoing situation will result in maintaining economic dependency , which in its turn will persist to impose an obstacle to development efforts in Iraq.

المقدمة

يمثل الاستقرار بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص أحد أبرز العوامل المؤثرة في عملية التنمية، فكل دولة في عالمنا لم تحظ بمستويات عالية في التنمية إلا وكانت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيها عالية وهذه المؤشرات غالباً ما نجدها في الدول المتقدمة، اما الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها في الغالب من التبعية الاقتصادية لدول العالم، فما زالت تحث خطاها في سبيل الوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية .

وبقدر تعلق الأمر بالعراق الذي يعتبر أحد هذه الدول فان الحروب والكوارث قد اخذت من مشواره الشيء الكثير، فالاختلالات الهيكلية التي أصابت اقتصاده منذ حرب الثمان سنوات مع إيران قد تركت أثارها في المراحل اللاحقة وخصوصاً مرحلة الحصار الاقتصادي التي استنزفت الكثير من الموارد الاقتصادية واتضح تأثيرها بشكل واضح على جميع فئات المجتمع العراقي .

* جامعة النهرين/مركز الدراسات القانونية والسياسية

وفي فترة 2003 التي شهدت احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، تدنت مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها بسبب توقف المشاريع الاقتصادية بشكل تام تقريباً وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في أجهزة الدولة من العسكريين والمدنيين وهجرة الكثير من الكفاءات نحو الخارج بسبب تردي الأوضاع الأمنية وسيطرة المليشيات المسلحة على الشارع العراقي إلى جانب عدم كفاءة القائمين على إدارة مؤسسات ودوائر الدولة وافتقادهم إلى الخبرات والقدرات لقيادة وتولي زمام الأمور مما نتج عن ذلك مشاكل وأزمات اقتصادية عززت من جميع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وأصبحت من معوقات العمل التنموي، فاستمر الاقتصاد بتبعيته نحو الخارج واختلال في بنية الانفاق العام، كما ظهرت البطالة التي تزايدت نسبها بشكل كبير والتي تركت أثاراً اجتماعية تمثلت بالسرقة وانتشار الجريمة وانضمام اغلب العاطلين عن العمل مع الخارجين عن القانون من أجل الحصول على موارد مالية وسد متطلبات المعيشة، وتزايدت أيضاً حدة التضخم الذي بدد من القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمل المواطن العراقي إعباء اضافية لتحسين دخله الحقيقي إلى جانب مشكلة الفساد بأشكاله المعروفة والتي ساهمت في تبديد الثروات وزيادة التفاوت في دخول المواطنين كما تزايدت المديونية الخارجية للعراق جراء تخصيص أموال طائلة في صفقات وهمية ليس لها أي أساي على أرض الواقع تحت ذريعة الأعمار، وبالتالي تكبيل الخزينة العامة لديون كبيرة ليس بمقدور الدولة الإيفاء بالتزاماتها، إضافة إلى تزايد مستويات الفقر بين أفراد المجتمع العراقي، وهذا ما جعل المؤشرات المذكورة من أهم العقبات الاقتصادية التي أصبحت تواجه خطط وبرامج العمل التنموي في العراق مما يستلزم من الحكومة الحالية أو التي سيتم انتخابها أن تدرك خطورة الواقع الاقتصادي المتدني الذي يمر به العراق وضرورة إيلاء هذا الموضوع اهتماماً بالغاً للحد من حجم هذه الخطورة وتلافي أثارها المستقبلية على الاقتصاد العراقي .

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ((إن العراق لديه الإمكانيات الكافية للسير في الخطوات اللازمة لتعزيز عملية التنمية،إلا أن هناك جملة عقبات تحد من فاعلية تلك الإمكانيات مما يستلزم تظافر الجهود والاستفادة من الثروات الموجودة واستغلالها بشكل أمثل مع توفر السياسات الاقتصادية المبنية على منهجية عملية وتخطيط متوازن بين الإمكانيات والقدرات البشرية وبما يخدم عملية التنمية)) .

مشكلة الدراسة :

((إن هنالك علاقة تبادلية ومؤثرة بين البيئة الاقتصادية وعملية التنمية، فما يلحق ضرراً باحدهما ينعكس في التأثير على الأخر، والبيئة الاقتصادية في العراق تأثرت بكثير من المتغيرات خاصة بعد احتلاله عام 2003، والتي نجم عنها اختلالات هيكلية تركت اثارها بشكل واضح في البنية التحتية ونتج عنها أيضاً مشاكل اقتصادية أصبحت معوقاً أمام العمل التنموي في العراق المتعلقة باستمرارية احادية الاقتصاد العراقي وتبعيته نحو الخارج إضافة إلى البطالة والتضخم والفساد والمديونية الخارجية ومستويات الفقر ... الخ وألقت بأعبائها على أفراد المجتمع وخاصة ذوي الدخول المحدودة)) .

هدف الدراسة :

توضيح وتحليل أبرز العقبات الاقتصادية التي تعمقت بشكل كبير بعد احتلال العراق عام 2003، وتأثيرها في عملية التنمية في العراق وإمكانية وضع الحلول اللازمة للحد من تفاقم أثارها على الاقتصاد العراقي .

العقبات الاقتصادية للتنمية

هنالك صعوبة في إيجاد تفسير إلى عدم المساواة بين مستويات التنمية في دول العالم من خلال هبات الموارد الاقتصادية، وهذه الفجوة التنموية في الوقت الحالي قد برزت من خلال التنمية الصناعية لبعض المناطق في العالم [١]، والتي تعتبر هباتها من الموارد الخاصة بها إلى جانب خصائص البلدان المتخلفة اقتصادياً (بضمنها العراق) التي تعتبر بمثابة عقبات في طريق التنمية، فرغم تعدد العقبات إلا أننا سنقتصر تحليلنا على العقبات الاقتصادية التي تعتبر من أهم هذه العقبات في الوقت الحالي والمتمثلة بالبطالة، التضخم، الفساد، المديونية الخارجية .

أولاً / عقبة أحادية الاقتصـــاد واختلال بنية الانفاق العام

تمتاز اقتصاديات الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص بتبعيتها نحو الخارج وما يعزز من هذه التبعية الاقتصادية اعتماد أغلب هذه الدول على سلعة واحدة في تعزيز دخلها القومي، فالنفط يشكل المصدر الأكبر من مصادر الدخل القومي في العراق وليس هنالك ملامح في الأفق تشير إلى إمكانية التحول نحو تنويع مصادر الدخل بسبب عدم وجود الرغبة الحقيقية للخروج بالعراق من الواقع الحالي الذي يعيش فيه .

وتمتاز صناعة النفط العراقية بضخامة الاحتياطي وقرب النفط من سطح الأرض وأنخفاض تكلفة إنتاج البرميل مع غياب مخاطر الاكتشاف النفطية، وتشكل هذه الخصائص عوامل جذب أمام الشركات النفطية في مجال الانفاق على تطوير الصناعات النفطية، ويلاحظ إن إنتاج النفط قد بلغ مستويات عالية حيث وصل إلى ٢.٦ مليون برميل عام ٢٠٠١ وبعد نيسان ٢٠٠٣ تذبذب الإنتاج النفطي بين ١.٥ ـ ١.٩ مليون برميل يومياً بين عامي نيسان ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ والصادرات منها ١.٤ مليون برميل للمدة ذاتها [٢]، نتيجة العمليات الإرهابية وانعدام الاستقرار الأمني وتوقف أغلب المشاريع الصناعية .

إن النهوض بالقطاع النفطي والوصول إلى مستوى إنتاجي يحقق الأهداف المرجوة يتطلب تخصيص مبالغ طائلة لتطوير القطاع النفطي لتصل إلى ٢٠ مليار دولار ولمدة خمس سنوات، وبالرجوع إلى التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة للسنتين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ نجد إنها بلغت ٤٥٠ و ٦٣٢ مليار دينار على التوالي ولم ينفق منها سوى ١٦٠ ، ١٠٨ مليار دولار للسنتين المذكورتين [٣] .

وهذا يدل على إن الحكومات المتوالية لحد الأن لم تستخدم المورد النفطي بشكل عقلاني وتكريس موارده المالية في بناء الاقتصاد وإرساء البنى التحتية وإلقاء ظلالها على الواقع الاجتماعي للمواطنين، بل على العكس من ذلك أصبح هذا المورد أداة لتعميق الصراعات الأقليمية والدولية وخلق الأزمات السياسية .

إن الريع النفطي محكوم بآثار ترتبط بطبيعة الدولة والكيفية اللازمة لاستخدام موارد النفط، ويمكن القول إن مشكلة التنمية لا تكمن في الموارد المالية الناجمة عن تصدير النفط وإنما في

(١) د.محمد مدحت القريشي ـ التنمية الاقتصادية ـ دار وائل للطبعة والنشر ـ الطبعة الأولى ـ عمان ـ 2007 ـ ص151 .
(٢) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ـ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، ص٥٨٦
(٣) الجهاز المركزي للإحصاء ...، المصدر السابق، ص٥٨٧ .

الاستخدام اللاعقلاني للريع النفطي، فالاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في بنية الانفاق العام حيث إن الخزينة العامة للدولة توزع بشكل لا عقلاني في أبواب الموازنة، حيث تحصل النفقات التشغيلية على مساحة واسعة من هذه التخصيصات في الوقت الذي يتطب الأمر التصرف بالعوائد المتأتية من تصدير النفط في مجالات تخدم تحقيق التنمية بمستويات متباينة وتوزيع عادل لثمارها، وعلى هذا الأساس تظهر بشكل واضح سلبيات ناجمة عن تبعية واحادية الاقتصاد العراقي في الحد من قدرته على معالجة أزماته فكما معروف إن القطاع النفطي يعتمد على أنماط إنتاج تمتاز بإنها كثيفة رأس المال وإن إعادة تأهيل القطاع النفطي وارتفاع مستويات الإنتاج والتصدير قد توفر موارد مالية إضافية لخزينة الدولة، ولكن هذه الموارد لن تحل مشكلة البطالة بل قد تعقد الأمور إذا ما ترجمت هذه الموارد الإضافية في ميزانية الدولة نحو توسيع القطاع الحكومي غير الإنتاجي وزيادة البطالة المقنعة في دوائر الدولة ومؤسساتها وتوسع في القطاع العام الإنتاجي غير الكفوء والمعتمد على إعانات الدولة .

إضافة إلى ذلك، إن الثروة النفطية هي ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم لضمان مستقبل الأجيال القادمة، ناهيك عن التقلبات الحادة في الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في ١٦/ ٩ / ٢٠٠٨ ولا يزال يعاني من أثارها وذلك دليل على أثر هذه التقلبات .

من هنا، أصبحت هنالك ضرورة أمام واضعي السياسة الاقتصادية للعودة باعتماد استراتيجية للتنمية تتكفل بتمويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن وكمصدر أولي للعوائد المالية إلى قطاع منتج للثروات ومرتكز أساسي لقيام صناعات تؤمن التشابك القطاعي اللازم لتحقيق عمل تنموي حقيقي .

ثانياً / عقبة التضخم

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة كبيرة من المشاكل الاقتصادية التي تتعلق بالتضخم، فمنذ أن بدأت الحروب تأخذ مداها، وقع على عاتق السياسة الاقتصادية وضع الحلول والمعالجات لانتشال الاقتصاد من الواقع المتدهور، غير أن أغلب هذه المعالجات لم تكن موفقة في تصحيح مسار الاقتصاد بالشكل المطلوب بل انعكست أغلبها في تزايد مستويات الاسعار في السوق المحلية مما أدى إلى ظهور أثار تضخمية يمكن ذكر أهمها بالأتي :

- أدى ارتفاع الأسعار في الداخل إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مع استمرار الدولة بإصدار الأوراق النقدية (الإصدار النقدي) وارتفاع اثمان الصادرات الوطنية مقابل اثمان السلع العالمية ومن ثم انخفاض الطلب عليها وارتفاع نفقة التنمية الاقتصادية واضعاف الثقة بالاقتصاد الوطني .
- انخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض حصيلة الخزينة العامة من العملات الأجنبية .
- أدى التضخم إلى عدم ضبط الاستيراد .
- أدى التضخم إلى إضعاف قيمة المدخرات المتراكمة وانخفاض مساهمتها في التنمية .
- أدى التضخم إلى الأضرار بالطبقات ذات الدخول المحدودة وعمق من حدة التفاوت بين دخول فئات المجتمع .

إن نسب التضخم قد تزايدت بشكل كبير بعد 2003 نتيجة للاختلالات الهيكلية التي اصابت الاقتصاد بفعل الاحتلال وما نجم عنه من جانب وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة والقدرة على إدارة الوزارات والمؤسسات من جانب أخر، والتحكم بالقرارات المركزية وهذا انعكس بشكل كبير في المساهمة بأحداث الأزمات ذات الطابع الاقتصادي التي عززت من حدة الفساد في أجهزة الدولة، وأثرت كثيراً في تزايد موجات التضخم، والملاحظ إن الارتفاع في الأسعار بدأ

تدريجياً مع حدوث أزمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتمس حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية والانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي الذي حمل المواطن اعباء كبيرة نتيجة الطلب المتزايد على مادة البنزين لتشغيل المولدات الكهربائية التي أصبحت البديل عن التيار الكهربائي المجهز من قبل الدولة مما ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت كبير في مستويات الأجور بين فئات المجتمع فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية وهي الفئات القريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، وكذلك المستفيدين من حدوث الأزمات وفئات آخرى تستلم أجوراً تكاد لا تكفي لسد متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، والجدول (١) يعكس مدى التغير الكبير في حركة الأسعار منذ 2003، وخصوصاً الوقود والإضاءة التي تغيرت أسعارها بحدود العشرين ضعفاً، إن بيانات الجدول المذكور تشير إلى إن الفرد الذي كان يحتاج إلى إنفاق (100) دينار عام 1993 للحصول على سلعة معينة، أصبح يحتاج إلى إنفاق (248) ألف دينار عام 2008 للحصول على نفس السلعة أي بفارق (248) ضعفاً وهذا يشير إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود وانعكاس ذلك على : [١]

١. تدني في نوعية السلع : حيث إن فقدان ثقة الفرد بقيمة العملة المحلية يؤدي إلى قيامه بزيادة طلبه على السلع والخدمات وهذا ما يدفع المنتجين إلى عدم الاهتمام بنوعية السلعة طالما إن هناك طلباً كبيراً عليه وعدم توافر البدائل الملاءمة .
٢. زيادة التفاوت بين الدخول وتدني مستويات المعيشة .

ورغم قيام الدولة بخلق زيادات في رواتب الموظفين العاملين لديها لتغطية الزيادة الحاصلة في الأسعار لكن النقص الكبير في الخدمات الضرورية وتوسع حالات الفساد في الجهاز الإداري وتحمل الفرد تكاليف أغلب هذه الخدمات قد بدد نسبة كبيرة من هذه الزيادات، بل الأسوأ من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل جراء هذه الزيادات لأن هؤلاء قد تحملوا الارتفاع في الأسعار الناجم عن هذه الزيادات دون أن يصيبهم أية دخول إضافية وبالتالي تعميق الفجوة بين فئات المجتمع .

الجدول (١)

الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة (2003 - 2008)

100 = 1993

السنة	المواد الغذائية	الوقود والإضاءة	النقل والمواصلات	الرقيم القياسي العام
2003	4178.8	4901.5	6285.6	6943.5
2004	4544.2	32226.5	7096.7	8815.6
2005	5558.1	64161.4	10903.7	12073.8
2006	7217.5	183515.3	24996	18500.8
2007	8220.4	314864.1	32325.7	24205.5
2008	9119.9	247454.9	31895.8	24851.2

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - شعبة الأرقام القياسية .

من هنا تأتي ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة الزيادات في الأسعار، وليس أمام صانعي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية من حلول سوى أن تسلك الخيارات الاقتصادية التي تتلاءم وطبيعة المجتمع والاقتصاد المحليين وهذه الخيارات يجب أن تصنع في صميم الاقتصاد العراقي بعيداً

(١) د.محمد عبد صالح - التضخم في الاقتصاد العراقي - الأسباب - الأثار - المعالجات - بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية والسياسية - جامعة النهرين - 2006 - ص9 .

عن مصالح المؤسسات الاقتصادية الدولية وبما ينسجم مع طبيعة التحول الاقتصادي في العراق وهذا لا يتحقق إلا من خلال تحريك ماكنة الإنتاج العراقية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص والتي تعاني من توقف تام نتيجة لاجتياح السوق المحلية من قبل البضائع الأجنبية بشكل واسع ولابد من وضع خطط عاجلة وسريعة للنهوض بواقع القطاع الزراعي الذي يعاني من أهمال كبير وتوقف الدعم المحلي للإنتاج مع ضرورة النهوض بواقع الصناعة العراقية من خلال التحديث التكنولوجي لتخفيض تكاليف الوحدات المنتجة واستمرار إنتاج المصانع والمشاريع الاقتصادية وزيادة قدرتها لاستيعاب الأعداد العاطلة عن العمل، وأخيراً لابد من مواجهة الفساد بكل اشكاله كي تعيد الثقة بالاقتصاد وبالإنتاج العراقي وزيادة حالة التفاؤل التي يفترض أن تسود في عملية إعادة البناء والأعمار .

من خلال تلك الخطوات يمكن القول إن عملية تحقيق الهدف الذي نسعى إليه والمتمثل بزيادة الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي هي عملية ممكنة وعلى مخططي السياسة المالية والسياسة النقدية السعي لتحقيق ذلك الهدف وحماية الاقتصاد العراقي من التقلبات والاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها في هذه الظروف الإستثنائية والتي تعرقل العمل التنموي فيه .

ثالثاً / عقبة المديونية الخارجية

كانت ولا تزال معضلة الديون العراقية الخارجية من أخطر المعضلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد معضلة الوضع الأمني في المرحلة الحالية، فضلاً عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية شكلت عبئاً على الاقتصاد العراقي ومعرقلاً لجهود إعمار العراق وإصلاح ما دمرته الحروب، وقد شكلت هذه الديون ما نسبته (400%) من إجمالي الناتج المحلي وبحدود (700- 800%) من حجم التصدير العراقي، حيث اعتبر العراق من أكثر الدول المثقلة بالديون [١]، وتنقسم المديونية الخارجية للعراق إلى قسمين :

الأول : تتحمله سياسات النظام السابق والتي تمت استدانته من دول وشركات وهيئات دولية مختلفة لتمويل الحرب مع إيران .

والثاني : فرض على العراق من قبل الأمم المتحدة عام 1991 لتعويض الدول والشركات والأفراد المتضررين من سلوك النظام السابق وتقرر أن تستقطع (30%) من مبيعات النفط العراقي لدفع التعويضات التي تقررها اللجنة [٢] .

وتتفاوت تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية المختلفة لحجم المديونية الخارجية للعراق، فليس هنالك حتى الآن اتفاق على إجمالي رقم الدين الخارجي، فالأمم المتحدة تقدرها بحوالي (137) * مليار دولار، والولايات المتحدة تقدرها بحوالي (120) * مليار دولار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقدرانها بـ (127) * مليار دولار، والبنك المركزي العراقي يقدرها بـ (146) * مليار دولار، كذلك تضاربت التقديرات في ما يتعلق بتوزيع هذه الديون على الدول الدائنة داخل نادي باريس وخارجه، فبعض التقديرات تشير إلى أن ديون نادي باريس (19 دولة) بحدود (39.9) * مليار دولار مع الفوائد وديون عربية لدول الخليج (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات) نحو (40) * مليار دولار، وديون لروسيا، صربيا، بلغاريا، رومانيا، بولندا، سلوفاكيا) نحو (15) مليار دولار مع الفوائد وديون لدول وشركات تجارية إضافة إلى نحو (53) مليار دولار تعويضات لحرب الخليج الثانية، وبذلك يربو الدين الخارجي على (199) * مليار دولار قبل شطب عدد من الدول في نادي باريس

---

(١) زياد عربية ـ المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات إعادة الأعمار ـ مجلة آراء ـ العدد الرابع والاربعون ـ مركز الخليج للأبحاث ـ ٢٠٠٨ ـ ص70 .

(٢) خضير عباس النداوي ـ مصدر سابق ـ ص209 .

* زياد عربية ـ مصدر سابق ـ ص71 .

ودول أخرى نحو (80%) من ديونها وهو مبلغ ضخم يعجز العراق عن الوفاء به في ظل الظروف والأزمات التي يعيشها في الوقت الحالي .

إن مشكلة الديون العراقية قد بدأ الحديث عنها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 حيث تضمنها قرار مجلس الأمن (1483،1546) كون هذه المديونية الضخمة تشكل عائقاً حقيقياً لجهود إعادة الأعمار وانعاش الاقتصاد المنهار واستعادة الأمن والبناء الديمقراطي في العراق، وتلت ذلك ممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً على غالبية الدول الدائنة للعراق وخاصة دول نادي باريس لإلغاء أو شطب نسبة تتراوح بين (75 - 90%) من ديونها على العراق لتمكينه من استعادة عافيته الاقتصادية والأمنية، ونشطت إدارة الاحتلال الأميركي آنذاك حيث طالب الحاكم المدني لسلطة الإئتلاف (بول برايمر) كلاً من السعودية والكويت بشطب وإلغاء ديون العراق والتعويضات المستحقة لها لدى العراق إلا أن جهوده باءت بالفشل ثم قام بعد ذلك الرئيس الأميركي جورج بوش بتعيين وزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بيكر مبعوثاً خاصاً له مكلفاً بالتفاوض مع الدول الدائنة للعراق وصولاً إلى تسويات مالية تخفض ديون العراق وكذلك نشط مجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية المتعاقبة في نفس المساعي من خلال جولات قام بها وزراء طالبوا اعفاء العراق من جزء كبير من ديونه أسوة بألمانيا التي ألغيت ديونها بعد الحرب العالمية الثانية وشطب ديون راوندا عام 1988 من قبل مجلس العموم البريطاني وكذلك الأرجنتين التي أعفيت من (75%) عام 2001، ومصر التي حصلت على إعفاء (65%) من ديونها ويوغسلافيا التي حصلت على اعفاء ثلثي ديونها بعد الإطاحة بنظام بسلوبودان ميلو سوفيتش كونها قدمت لاعتبارات سياسية ولأغراض عسكرية والانفاق على برامج التسليح ولم تقدم لاعتبارات إنسانية [1] .

لقد أسفرت ضغوط الولايات المتحدة على دول نادي باريس التي ربطت مشاركة دول النادي وغيرها من الدول الدائنة بعقود إعادة أعمار العراق وإعادة تأهيل القطاع النفطي بخفض ديونها على العراق من الحصول على موافقات وتعهدات مبدئية لشطب ما نسبته (70- 80%) من ديون النادي على العراق بعد المرونة التي ابدتها كل من فرنسا وألمانيا بعد أن كانتا تربطان إعادة الجدولة وتخفيض الدين وتوقيع أي اتفاق مع العراق باستعادته لاستقلاله وسيادته وتمتعه بكيان الدولة المستقلة وإشراكهما والدول التي عارضت الحرب (روسيا والصين) بعقود إعادة الأعمار .

لقد توصل العراق عام 2004 مع نادي باريس إلى تخفيض ديون الدول الدائنة من أعضاء النادي بنسبة (80%) من مجموع الديون البالغة (40) مليار دولار وفق ضوابط وإجراءات مشروطة حددت بالأتي :

١. إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية لموازنة الأسعار مع ميزان الأسعار في دول الجوار .
٢. رفع الدعم عن البطاقة التموينية واستبدالها بتعويض نقدي .
٣. التوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام .

إن نسب التخفيض المذكورة آنفاً تكون على مراحل حسب نصوص الاتفاق حيث تكون نسبة (30%) من الدين الكلي عند توقيع الاتفاق و(30%) أخرى حال توقيع العراق، ترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولي عام 2005 و(20%) من الدين حال تقديم صندوق النقد الدولي تقريراً يؤكد اتمام العراق التزاماته بموجب بنود اتفاقية ترتيبات المساندة بموعد أقصاه 2008 وبذلك تكون مديونية العراق لدول النادي قد خفضت بنسبة (80%) أوائل عام 2008 ويتوجب على العراق تسديد (20%) من الدين المتبقي أي نحو 8 مليار دولار، ويكون التسديد على مدى (23) عاماً من تاريخ 2011 .

---

[1] زياد عربية . مصدر سابق . ص71 .

وخارج دول نادي باريس قامت دول أخرى بإعفاء العراق من ديونه بشكل كامل كالصين وقبرص واستراليا ووعدت كل من قطر والسعودية بإعفائه (80%) من المديونية البالغة (30) مليار دولار وفيما يتعلق بالكويت فقد رفض برلمانها شطب أو تخفيض ديونها على العراق البالغة (16) مليار دولار أو التعويضات التي أقرتها لجنة التعويضات الأممية للكويت، ويبدو أن هنالك اتفاقاً قد حصل مؤخراً باستثمار الدين الكويتي في عمليات البناء والإعمار المتوقع تنفيذها في العراق .

وفي ما يتعلق بالديون التجارية فقد تمكن العراق من عقد صفقة مع كبار دائني العراق من القطاع الخاص (بنوك، شركات عالمية) في اجتماع سنغافورة 2005 وقد وافق بموجبها الدائنون على مبادلة (20%) من الدين الأصلي والفائدة بسندات وإلغاء الباقي وهي ديون تزيد عن (20) مليار دولار إضافة إلى الاتفاق على تسويات مالية مع (80%) من الدائنين الذين لهم مبالغ دون (25) مليار دولار، حيث وافق هؤلاء استلام دفعة نقدية تعادل (12.5%) من أصل الدين وإلغاء الباقي وبذلك يكون العراق قد تمكن من إلغاء ديون بقيمة (97) * مليار دولار من أصل الدين البالغ (146) مليار دولار، الأمر الذي من المفروض أن ينعكس إيجابياً نحو استقرار العراق وتنميته من خلال إعادة أعمار ما دمرته الحرب وزيادة توجهات الانفاق نحو برامج التنمية الاقتصادية، لكن تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي تؤكد إن مشكلة الديون العراقية والتعويضات كبيرة جداً إلى جانب معضلة تحقيق الأمن والاستقرار لا زالت تشكل عائقاً أمام إعادة بناء العراق الجديد، فالديون والتعويضات قد تراكمت خلال الفترات السابقة وهي تمثل تحدياً للدولة والحكومات المتعاقبة كما إن الاقتصاد في حالة يرثى لها ومعدلات الفقر في ارتفاع مستمر والبنى التحتية مدمرة بشكل كبير، الأمر الذي يتطلب مساعي مستمرة وجادة لمناشدة الدول الباقية لشطب ديونها والموضحة في الجدول (٢) وإعفاء العراق من التزاماته المالية تجاهها واعتبار ذلك بمثابة مساهمة من هذه الدول في إعادة أعمار العراق كون غالبية هذه الديون هي ديون عسكرية وظفت في تعزيز الحروب الخاسرة ولم تستخدم في عمليات الاستثمار للمشاريع التنموية التي تصب في صالح الاقتصاد العراقي .

رابعاً / عقبة البطالة

مشكلة اقتصادية لا تقل أهميتها وتأثيرها عن باقي المشاكل التي تترك أثاراً سلبية في مجمل القطاعات الاقتصادية غير أن نسبة هذا التأثير تتباين من دولة لأخرى تبعاً لدرجة التطور، فنجدها قليلة في الدول المتطورة وكبيرة في الدول المتخلفة والملاحظ إن الاقتصاد العراقيعانى وبشكل كبير من مشكلة البطالة منذ أواسط الثمانينات من القرن المنصرم بفعل استمرار الحروب ثم تعززت بعد أحداث 1991 وفرض العقوبات الاقتصادية وقيام الكثير من العاملين في القطاع الحكومي بترك وظائفهم والتوجه للعمل في القطاع الخاص وفي المجال الحرفي لسد متطلبات المعيشة، التي أصبحت صعبة جداً على أغلب المواطنين العراقيين، الأمر الذي دفع بالدولة آنذاك لإتباع نظام الكوبونات الغذائية من أجل ترشيد الاستهلاك وتنظيم الحياة الاجتماعية، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي ساهمت في تعزيز حجم البطالة في الاقتصاد العراقي بالأتي : [1]

- الخلل في هيكلية نظام العمل ومدخلات ومخرجات النظام التعليمي التي تستند عليها الأسس في رسم السياسة التنموية المتضمنة تشغيل الأيدي العاملة لسد احتياجاتها .

* زياد عربية . مصدر سابق . ص72 .

[1] باسل جودت الحسيني . الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2004 . ص219 .

- حالة الدمار والخراب التي أصابت البنية الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم ومن ثم الاحتلال الذي أضحى سبباً مباشراً في توقف المشاريع الاقتصادية خاصة التي تتطلب تشكيل أيدي عاملة كبيرة .
- تركيز السياسات الاقتصادية السابقة نحو تزايد الانفاق العسكري والتسليح والابتعاد عن المشاريع الاستثمارية التي تحتاج لأيدي عاملة، وبالتالي خلق قصور في إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل لتحقيق فرص عمل في قطاعات إنتاجية تخدم عملية التنمية .
- التوجه نحو قطاعات غير إنتاجية ذات الربح السريع مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية .
- تراجع عملية الإنتاج مع تزايد ظاهرة التضخم بشكل حاد وتأثيرها في العمليات الاستثمارية عمق من شيوع البطالة وخاصة للشباب الذين هم في سن العمل .
- التدهور في الوضع الأمني الذي كان السبب الكبير بعدم قيام الكثير من الاستثمارات المخطط لها وتأثيرها في تكريس البطالة إلى آجال غير محددة وانعكاسها على العمل التنموي بشكل عام

وبعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 تعمقت البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها المقنعة، الاحتكاكية، الإجبارية ...الخ، بعد تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات، وهذا الحال زاد من التكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة لتصل نسبة البطالة إلى مستويات عالية تجاوزت (52%) وهي أعلى نسبة ضمن دول المنطقة إلى جانب توقف المشاريع الإنتاجية بشكل شبه تام وتزايد حالات الفساد المالي وهدر الأموال التي كان يتأمل أن يكون لها دور كبير ومساهمة فاعلة وحقيقية في انتشال وتخفيف نسب البطالة التي أخذت بالتزايد (انظر جدول ٣) حيث أصبحت هذه النسب تقلل من أهمية العاطلين عن العمل بقدرتهم على المساهمة في الإنتاج واضطرار الكثير منهم بالقبول بأية فرصة للعمل حتى ولو كانت بأجور متدنية وبذلك أصبحت البطالة الإجبارية هي النوع السائد في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال وهذا ما خلق آثاراً اجتماعية كثيرة تمثلت بزيادة معدلات عمل الأطفال وتورطهم بالجرائم المنظمة والأعمال اللاأخلاقية والإرهاب وانتشار البغاء بين الشباب وتفكك الحياة العائلية وتفاوت مستويات الدخول الذي بدأ يتزايد مع بدء الاحتلال ونهج الحكومة للسياسات الانتقائية العشوائية التي لا تنسجم مع حاجات ومتطلبات المجتمع والمواطنين وسياسة خصخصة القطاع العام وتخريب الدورة الاقتصادية وانعدام الرقابة الحكومية واللامبالاة من قبل الموظفين الحكوميين في تقدير المعاناة الحقيقية للشعب وتفشي سرقة المال العام والرشوة وتأثيراتها السلبية على المواطنين ولم تشهد الأعوام بعد 2003 أية خطوات لتغيير جاد في السياسة العامة كما لم تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة مستويات الفقر والسير على مسار محدد للتنمية الاجتماعية للتقليل من مآسي الشعب، بل انشغلت الحكومات بالمغانم السياسية وتركت الأعباء تتراكم لتصبح مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي يواجهها العمل التنموي بعد 2003 والتي أصبحت مستوياتها عالية جداً يتعذر إيجاد الحلول اللازمة لها في الوقت الراهن [١] .

الجدول (٣)

معدل البطالة في العراق 2003 - 2007

السنة	المعدل العام للبطالة	ذكور	إناث
2003	%28.1	%30.2	%16
2004	%31	%23.6	%6.53
2005	%37.9	%19.2	%14.1

[١] د.حسن لطيف كاظم الزبيدي . الفقر في العراق . مقاربة من منظور التنمية البشرية . مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد 28 . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . نيسان 2007 . ص104 .

2006	%52	%38.1	%18.3
2007	%62	%48.1	%18.5

المصدر/ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ نتائج مسح التشغيل والبطالة.

خامساً / عقبة الفقر

يحظى موضوع الفقر باهتمام جميع الدول وعلى اختلاف مستويات التنمية فيها، إلا إن لكل دولة خصوصيتها فيما يتعلق بالهيكلية البنيوية والظروف الاجتماعية مما يحتم في هذا الجانب رسم خطة خاصة موجهة وقابلة للمسائلة من قبل الذين يتعايشون مع ما سيترتب عنها من نتائج، ولكي تنجح الخطة على المدى البعيد لابد أن تعتمد منهجية ملائمة للحد من الفقر، ويعتبر النمو الاقتصادي شرط ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كاف ما لم ترافقه زيادة فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم .

لقد حاولت الحكومة بعد ٢٠٠٣ أحداث إصلاحات في النظام الاقتصادي ابتداءاً بإصلاح العملة والنظام المالي من خلال استبدال العملة وإدخال معايير مقبولة في القطاع المصرفي ورغم إن السياستين (النقدية والمالية) قد أدت إلى إحداث تغييرات إيجابية في مستويات الدخول عام ٢٠٠٤ إلا أنه في جانب أخر أحدثت بعض الإصلاحات الأخرى آثاراً سلبية بالنسبة للفقراء فمثلاً أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية إلى أرتفاع متوسط الأنفاق الأسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود ومضاعفة نسبة الانفاق الأسري على النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود * .

ولكي نقف عند نقطة الانطلاق لتخفيف الفقر لابد من معرفة من هم الفقراء حتى يتم استهدافهم بالسياسات التي يمكن اتخاذها كأسلوب للتخفيف من حدة الفقر .

لقد اعتمد تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ (٢٣٣٢) سعرة حرارية كمتوسط، أخذين بنظر الاعتبار العمر، الجنس، الوزن، النشاط البدني سواء في الحضر أو في الريف، وقد وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية عام ٢٠٠٧ تقديرات كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي (٠.٤٨٢) دينار، وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الأساسية الشهرية للفرد الواحد (٣٤.٣) دينار ويساوي هذا خط فقر الغذاء وعلى أساس إنفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، فقد قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ (٤٢.٦) دينار للفرد الواحد شهرياً . كما موضح في الجدول (٤)، الذي يبين أنه من خلال جمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية فأن خط الفقر في العراق يساوي (٧٦.٩) دينار / فرد / شهر وهو ما يعني إن ٢٣.١% أي حوالي ٦.٩ مليون عراقي يقعون تحت مستوى خط الفقر .

إن هذا العدد الذي يعتبر كبيراً إذا ما قورن بعدد السكان في العراق يعد أحد المعوقات التي تواجه العمل التنموي في العراق والحكومة اليوم مطالبة باتخاذ إجراءات تهدف من خلالها أحداث تغيرات إيجابية في مستويات الدخول وتوزيعها ومحاولة تقليل التفاوت بين فئات المجتمع بما يضمن في نهاية الأمر تقليل نسب الفقر بشكل تدريجي وتقليل مستوياته إلى أقل حد ممكن .

جدول (٤)

أهم مؤشرات الفقر في العراق ٢٠٠٧

المؤشر	القيمة

* ارتفعت النسبة من ١٣% عام ١٩٩٣ إلى ٢٩% عام ٢٠٠٧ بالنسبة للوقود ومن ٥% إلى أكثر من ١٠% بالنسبة للنقل .

خط الفقر الف دينار / فرد / شهر	الوطني	٧٦.٩
	الغذاء	٣٤.٣
	غير الغذاء	٤٢.٦
نسبة الفقر %	الاجمالي	٢٢.٩
	الحضر	١٦.١
	الريف	٣٩.٣
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الاجمالي	٦.٩
	الحضر	٣.٥
	الريف	٣.٤
فجوة الفقر	الاجمالي	٤.٥
	الحضر	٢.٧
	الريف	٩

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء ـ الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٩، ص٨ .

سادساً / عقبة الفساد المالي والإداري

إن المناداة بسياسة الانفتاح الاقتصادي والنشاط الذي يبذل من أجل رفع القدرة التنافسية للمنتجات وتصاعد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة بعد تسعينات القرن المنصرم قد ساهمت في انتشار الفساد بشكل غير مسبوق وارتفعت حدته إلى أعلى المستويات في الدول التي تعاني منه، ناهيك عن دور ظاهرة العولمة وتعاظم نشاط الشركات المتعدية الجنسية وتصاعد نشاط المافيات وغيرها من الأمور التي ساهمت في ارتفاع وتائر الفساد بحيث أنعكس ذلك على تطور مفهوم الفساد الذي لم يعد مقتصراً على دفع الرشوة وأرسال الهدايا وإنما بات عنواناً لخطاب أكبر يتعلق بشكل احترافي يدخل في باب العمولات والنسب المئوية والتسهيلات لاعمال الشركات الكبرى [١]، وغالباً ما تساهم الدول في لعب دور الحاضن للفساد من خلال الأخطاء التي تقع فيها وعدم اتزانها لعدة أسباب يمكن إيجاز أهمها : [٢]

- **سيادة نمط الدولة الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية (مثل النفط) وتحويلات العاملين في الخارج وهو ما يؤدي إلى اتجاه الدولة نحو الاهتمام بالتوزيع وإعادته دون اهتمامها بالإنتاج من جانب وبتحصيل الضرائب من جانب أخر، وهذه الظروف تكون بيئة مشجعة للفساد**
- **ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية وغياب نظام المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم التي فيها الكثير من عدم الفصل بين العام والخاص .**
- **غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة خاصة عند قيام الدولة على أسس العصبيات والتضامنات القبلية والطائفية وغيرها التي تشجع على ظهور المحسوبية وانتشار الرشوة لتقلد المناصب الحكومية .**
- **انعدام أو ضعف الاخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب أو ضعف المساءلة العامة والمسؤولية الإدارية .**
- **الفقر وكبر الهوة بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن تدني الأجور الخاصة في المؤسسات الإدارية والحكومية وهما ما يعملان بشكل كبير في تغذية الفساد .**

إن الأسباب التي تم ذكرها وجدت لها أرضية خصبة ساهمت في نموها خصوصاً في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص حيث شاع الفساد وبوتيرة عالية عن ذي قبل خصوصاً بعد احتلاله عام 2003 واتخذ الفساد أشكالاً متعددة تراوحت بين المالي والإداري وحتى السياسي، ووصلت مستوياته إلى أعلى المستويات في فترة إدارة سلطة الإئتلاف المؤقتة وتسببت في اختفاء مليارات الدولارات في صفقات وهمية لم تجد لها واقعاً في الحياة العملية وخصوصاً المتعلقة بعقود الإعمار التي توزعت بين الشركات الساعية في هذا المجال وسلطة الاحتلال .

لقد كشفت تقارير المؤسسات والمعاهد التي كلفت بالتحقيق حول الأوضاع المالية والمحاسبية للعراق تحت سلطة الاحتلال ظهور فئة المقامرين وشركات الحماية التي حاولت تحقيق صفقات سريعة دون أن يكون لها أي دور في العملية الاقتصادية للعراق، وبعبارة أخرى لم تعمل هذه الشركات ضمن إطار المخاطرة التي تفرضها البيئة الاقتصادية وإنما عملت بهامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه قيمة التكلفة وهذا العمل كان يتم بمساعدة قوات الاحتلال وتواطئها، كما ظهر

---

[١] منير الحبش . الاقتصاد السياسي للفساد . مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد 328 . بيروت . حزيران 2006 . ص64 .

[٢] حسن كريم . مفهوم الحكم الصالح . مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد 309 . بيروت . تشرين الثاني 2004 . ص50 . وكذلك سوزان روز اكرمان . الفساد والحكم . ترجمة فؤاد سروجي . دار الأهلية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى . عمان . 2003 . ص154 . 155 .

الفساد بشكل واضح من خلال سوء استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف وتدمير المباني الحكومية (باستثناء المنشآت النفطية) بهدف إضعاف الدولة وبنيتها الأساسية [١] .

لقد أزداد الوضع تطرفاً في مرحلة الحكومات العراقية المتعاقبة، ليصبح أكثر سوءً وظهرت حالات للفساد بشكل جلي، حيث كشفت التقارير عن إهدار أحدى الوزارات الأمنية العراقية مبلغاً يقدر (2.3) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية وإهدار وزارة أخرى مبلغاً يقدر بـ (7) مليارات في عقود إعادة أعمار العراق [٢] .

إن هذه الأمور أن دلت فهي تدل على مدى استفحال الفساد في العراق بشكل يفوق التصور، الأمر الذي دفع منظمة الشفافية العالمية لتصنيف العراق ضمن المرتبة ما قبل الأخيرة في سلم الدول المعروفة بكارثة الفساد، إذ أحتل المركز (178) من أصل (180) بلداً على المستوى العالمي [٣] .

---

[١] كامل عباس مهدي . سياسات الاحتلال الاقتصادية . نظرة نقدية في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2004 . ص878 .

[٢] الفساد في وزارة الكهرباء . شبكة المعلومات الدولية

www.incirag.com/arabic/classifieds/503007ministry of Elictricty.HTM

[٣] خضير عباس النداوي . البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية . المجلة السياسية الدولية . كلية العلوم السياسية . الجامعة المستنصرية . العدد الثاني عشر . السنة الثالثة . 2009 . ص212 .

الجدول (5)
مؤشر مدركات الفساد للعام 2007 : ترتيب الدول العربية *

البلد	المرتبة العالمية 2007	المرتبة العربية 2007	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2007 (CPI)
قطر	22	1	6.0
الإمارات	34	2	5.7
البحرين	46	3	5.0
عمان	53	4	4.7
الأردن	53	5	4.7
الكويت	60	6	4.3
تونس	61	٧	2.4
المغرب	72	8	3.5
السعودية	79	9	3.4
الجزائر	99	10	3.0
لبنان	99	11	3.0
مصر	105	12	2.9
موريتانيا	123	13	2.6
ليبيا	131	14	2.5
اليمن	131	15	2.5
سوريا	138	16	2.4
السودان	174	17	1.8
العراق	178	18	1.5
الصومال	179	19	1.4

ملاحظة : (*) إن ترتيب الدول العربية في هذا الجدول يعتمد على عدد نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة في 2007 ، وتتراوح بين 10 (خالي من الفساد) وصفر (فاسد جداً) .
المصدر :
Transparncy international Global corruption Report 2007 , Corruption in judicial systems .

من جهة أخرى فإن الفساد السياسي قد بلغ أوجه من خلال تقسيم الوزارات العراقية على أساس المحاصصة السياسية والطائفية وما نتج عنها من أثار سلبية انعكست في سيطرة الأحزاب والطوائف كل بدوره على الوزارات التي يديرونها وبالتالي التأثير في قراراتهم، وهو ما أشارت

إليه الدراسة التي قام بها أحد الباحثين * حول مظاهر الفساد والتي بينت أن (82.9%) من المبحوثين اختاروا فقرة الانتماء القبلي وتأثيره في قرارات المسؤول .

إن المؤشرات كافة تشير إلى عمق ظاهرة الفساد في العراق وبشكل متفاقم ولم يعد مقبولاً لأسباب تعود إلى ضعف الأجهزة الرقابية رغم تشكيل مكاتب للمفتش العام في الوزارات وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، كما إن النظام القضائي لا يزال ضعيفاً وعرضه بشكل مستمر للضغوط السياسية إلى جانب تقاعس الدولة وإغماض عينها عن عمليات التهريب والتهاون في ضبط الحدود الدولية فالكثير من شاحنات النفط تغادر المنشأ ولكنها لا تصل إلى المصدر التي يفترض أنها أرسلت إليه وهذا الحال يعزز كثيراً من الخسائر المالية لتفاقم الفساد في القطاع النفطي وما ينجم عنه من زيادة في الحاجة لاستيراد المشتقات النفطية بكلفة عالية .

إن الفساد والتهريب في النفط (وخصوصاً توزيع الكوبونات النفطية التي أصبحت مصدراً لتمويل وتغذية المصالح الحزبية وبعض الجهات المحلية) واحدة من أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد العراقي والعمل التنموي فيه إذ تقدر خسائر الاقتصاد العراقي نتيجة لعمليات التهريب نحو (5% - 10%) من حجم العائدات [١]، وعلى هذا الحال فأن الريعية النفطية التي عانى منها الاقتصاد العراقي في الحقب السابقة امتزجت بعد 2003 لتشكل دائرة أوسع من حيث الأثار الضارة في الاقتصاد، فضلاً عما ورثه من انفصال في حلقاته الأساسية التي جعلت منه اقتصاداً أحادياً .

* لمزيد من المعلومات : أنظر د.زيد عبد الكريم جايد . بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي . مجلة ص والقران ذي الذكر . مؤسسة وارث الانبياء الثقافية . العدد الخامس . السنة الثالثة . 2006 . ص26 .

[١] منير الحبش . مصدر سابق . ص65 .

الاستنتاجات

- كان للاحتلال الدور الأكبر في تدني مستويات التنمية، إذ ساهم في إيقاف الكثير من المشاريع الإنتاجية .
- ساهمت عمليات الفساد الكبيرة في ترك أثار سلبية أصابت النسيج الأخلاقي بالإنهيار وقلصت من فرص إعادة الأعمار .
- عززت الدولة من زيادة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع من خلال زيادة الأجور والرواتب لتقليل حدة التضخم .
- كان للعقود الوهمية والمشاريع غير الضرورية دور في تعزيز المديونية الخارجية للعراق مع دول العالم ومن ثم زيادة الأعباء لخلق مستويات متقدمة من التنمية .

التوصيات

- ضرورة تنويع القطاعات الاقتصادية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كمورد مالي رئيسي والاتجاه نحو تطوير القطاع الزراعي باعتباره القطاع الذي يمكن أن يستحصل منه على موارد مالية لأغراض التنمية .
- تحسين الوضع الأمني من أجل استقطاب الاستثمارات الكفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية .
- قيام الدولة بوضع ستراتيجية لمكافحة البطالة والتضخم من خلال العمل الجاد لأعمار العراق واستقطاب الأيدي العاطلة عن العمل وتحريك الدورة الاقتصادية عن طريق خلق الأجور والرواتب .
- تطبيق القوانين الخاصة بالتفتيش الإداري والمالي وعدم استثناء أي مسؤول من المساءلة القانونية وتقديم كشوفات بالأوضاع المالية للمسؤولين (تطبيق إجراء من أين لك هذا) .
- تقليص الإنفاق وإعطاء الأولوية في الإنفاق للمشاريع التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في زيادة الناتج الكلي ورفع مستويات التنمية .
- الابتعاد عن التوجهات التي تدعو إلى عمليات الاقتراض من البنوك الدولية ذات الفائدة العالية والتي تلحق الضرر بالاقتصاد المحلي وتزيد من الدين العام .
- الاهتمام بالفرد باعتباره غاية التنمية ووسيلتها .
- ضرورة خلق فرص لتوليد الدخل من خلال خلق الوظائف والأعمال للفقراء ويتطلب ذلك تظافر جهود الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للتخفيف من حدة الفقر في العراق .

المصادر

- د.محمد مدحت القريشي ـ التنمية الاقتصادية ـ دار وائل للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولى ـ عمان ـ 2007 .
- خضير عباس النداوي ـ البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ـ المجلة السياسية الدولية ـ العدد الثاني عشر ـ السنة الثالثة ـ الجامعة المستنصرية ـ 2009 .
- زياد عربية ـ المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات إعادة الأعمار ـ مجلة آراء ـ العدد الرابع والأربعون ـ مركز الخليج للأبحاث ـ 2008 .
- منير الحبش ـ الاقتصاد السياسي للفساد ـ مجلة المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ العدد 328 ـ بيروت ـ 2006 .
- حسن كريم ـ مفهوم الحكم الصالح ـ مجلة المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ العدد 309 ـ بيروت ـ 2004 .
- سوزان ـ روزا كرمان ـ الفساد والحكم ـ ترجمة فؤاد سروجي ـ دار الأهلية للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ـ عمان ـ 2003 .
- كامل عباس مهدي ـ سياسات الاحتلال الاقتصادية ـ نظرة نقدية في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ 2004 .
- الفساد في وزارة الكهرباء ـ شبكة المعلومات الدولية

www.incirag.com/arabic/classifieds/503007-ministryofElietricity.HTM

- د.زيد عبد الكريم جايد ـ بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي ـ مجلة ص والقران ذي الذكر ـ العدد الخامس ـ السنة الثالث ـ مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية ـ 2009 .
- باسل جودت الحسيني ـ الأساسيات الاقتصادية في العراق والسياسات الاجتماعية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ 2004 .
- د.حسن لطيف كاظم الزبيدي ـ الفقر في العراق ـ مقاربة من منظور التنمية البشرية ـ مجلة بحوث اقتصادية عربية ـ العدد 38 ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ 2007 .
- د.محمد عبد صالح ـ التضخم في الاقتصاد العراقي ـ الأسباب ـ الأثار ـ المعالجات ـ بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية والسياسية ـ جامعة النهرين ـ 2006 .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ شعبة الأرقام القياسية .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ نتائج مسح التشغيل والبطالة .
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ـ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ .
- الجهاز المركزي للإحصاء ـ الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ـ ٢٠٠٩ .
- Transparncy international Global corruption Report 2007 , Corruption in judicial systems .